

سياسة النفقات العامة في اليمن وأثرها في النمو الاقتصادي للفترة (1995-2006) دراسة تحليلية قياسية

د. عبده مدهش صالح الشجري
جامعة حلب - سوريا

الملخص :

لقد اتبعت الحكومة اليمنية برنامجاً للإصلاح المالي منذ عام 1995 لتخفيف العجز في الموازنة وإزالة مظاهر الاختلال في جانب النفقات العامة بغية تحسين أداء الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي.

استهدفت الدراسة تحليل بنية النفقات العامة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي، وقياس أثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي، وأظهرت النتائج أن السياسة الانفاقية لازالت تعاني من بعض مظاهر الاختلال، تتمثل في السيطرة النسبية للنفقات الجارية على النفقات العامة، وتدني الإنفاق على التعليم والصحة، كما أظهرت الدراسة أن الإنفاق الاستثماري، والعجز أو الفائض في الموازنة يؤثران بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي، بينما النفقات الجارية لا تؤثر في النمو الاقتصادي.

Policy of Public Expenditure in Yemen and it's impact on Economic

Growth - (1995- 2006) Analysis and Measurement studies

Abstract

The Yemen Government Adopt Program of Fiscal Adjustment Since 1995 for reduce the Budget Deficit, and remove aspect of imbalance in the Public Expenditure for improve aggregate Economic performance for achievement Economic growth.

The Study aimed at ;analysis structure of public Expenditure under Economic Reform Programs, Measurement the Effect of Public Expenditure on Economic Growth. The conclusion indicate that Public Expenditure have been still suffer from some aspect imbalances, representing dominate relatively Current Expenditure of public Expenditure, decline the expense on Education and Health, also the study set out that investment public and deficit or surplus of budget influence positively on the Economic growth, while the current Expenditure have not influence on Economic growth.

المقدمة :

لقد تعرض الاقتصاد اليمني لجملة من الاختلالات الاقتصادية في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، تمثلت مظاهرها في تصاعد حدة التضخم ، وارتفاع المديونية ، وانخفاض دخل الفرد ، وتفاقم البطالة. وأمام هذا الوضع الاقتصادي، نفذت الحكومة برنامج للإصلاح الاقتصادي، وفقاً لمشروطة الصندوق والبنك الدوليين ، ابتداءً من مارس 1995م، متبعة بذلك نهج اقتصادي جديد وسياسة اقتصادية جديدة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، ومثلت السياسة المالية نقطة الارتكاز للسياسة الجديدة، وفي سبيل تحقيق الحكومة لدورها اتخذت جملة من التشريعات والإجراءات لإعادة هيكلة الموازنة العامة بغية تحسين أداء الاقتصاد الكلي، ومنهج دور أكبر للقطاع الخاص في قيادة عملية التنمية.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل وقياس كفاءة أدوات السياسة الانفاقية المتبعة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي وربطها بمستوى الدور الذي أحدثته في تحسين أداء الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي.

مشكلة البحث :

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الآتي : هل كان لسياسة الإصلاح المالي (Fiscal Reform Policy) دور في إعادة هيكلة الإنفاق العام، بما يسهم في تحقيق النمو الاقتصادي؟

فرضية البحث :

يسهم إعادة هيكلة الإنفاق العام ضمن سياسة الإصلاح المالي في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، إيجاباً في رفع معدل النمو الاقتصادي.

هدف البحث :

1- محاولة سياسة الإنفاق الحكومي في ظل تطبيق سياسات الإصلاح المالي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي ، مقارنة بالمدة السابقة على تطبيقها ، في سبيل تحديد جوانب القصور فيها .

2- محاولة قياس أثر النفقات العامة في النمو الاقتصادي.

منهج البحث :

في سبيل التحقق من فرضية البحث والإجابة عن التساؤل الذي نشره ، سيتم إتباع أسلوب التحليل الوصفي لمؤشرات مكونات هيكل الإنفاق العام، بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ونشرة وزارة المالية بالجمهورية اليمنية، في إطار البيانات التاريخية لمكونات الإنفاق العام مقارنة (قبل وبعد) مرحلة الإصلاحات ، واستقراء مدى توافقها في تحقيق النمو مع المعرفة الاقتصادية، فضلا عن إسناد ذلك الأسلوب بالقياس الاقتصادي لآثار النفقات العام في النمو .

إطار البحث :

بغية تحقيق هدف البحث ، سيتقسم البحث على الفروع الآتية :

أولاً : الإطار النظري دور السياسة الانفاقية في النظرية الاقتصادية .

ثانياً : اتجاهات السياسة الانفاقية.

ثالثاً : تحليل السياسة الانفاقية قبل برامج الإصلاح.

رابعاً : تحليل السياسة الانفاقية بعد برامج الإصلاح

خامساً : قياس اثر السياسة الانفاقية في النمو الاقتصادي.

سادساً: النتائج والتوصيات .

أولاً : الإطار النظري :

يختلف الاقتصاديون حول مدى أهمية تأثير السياسة المالية في المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمنهم من يرفض السياسة التدخلية المتمثلة سواء في جانب النفقات أو في جانب الإيرادات، باعتبار أن السياسة المالية تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتشوهات الأسعار وتدني كفاءة استخدام الموارد ومن ثم تفاقم المشكلات الاقتصادية . ولذلك يدعوا هؤلاء إلى وجوب تخفيض الإنفاق العام وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازنات الاقتصادية ، وبذلك يرفضون مبدأ العجز في الموازنة، وتلك هي وجهة نظر النقديين (Monetarist)⁽¹⁾

ويتبنى صندوق النقد الدولي تلك الرؤية في استخدام السياسة الاقتصادية لحل المشكلات الاقتصادية في ظل آلية السوق، إذ يفضل استخدام أدوات السياسة المالية للقضاء على فائض الطلب واستعادة التوازن الداخلي والخارجي، من خلال الحد من دور القطاع العام ، عن طريق إلغاء الدعم الحكومي للمواد الضرورية ، والحد من التوظيف والحد من الخدمات العامة والمهبط بمعدل الاستثمار العام في الأنشطة الملائمة للقطاع الخاص إلى مستويات تتناسب مع قدرات البلد، وتخفيض سرعة نمو الائتمان المصرفي، وإلغاء دعم أسعار الخدمات العامة ومنتجات القطاع العام، وفرض ضريبة المبيعات بغية تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد. وبالمقابل برهنت النظرية الكيترية (Keynesian) أن الاقتصاد يفشل في تحقيق أهدافه ، بدون تدخل وتوجيه الحكومة ، ودعت إلى ضرورة التدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد⁽²⁾. واعتبر كيتر أن السياسة المالية ، تعد السياسة الفاعلة لتوجيه الدورة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال تأثير كل من الضرائب والإنفاق العام في الطلب الكلي، إذ أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهذا بدوره يقود إلى زيادة الدخل القومي بشكل أكبر من الزيادة في الإنفاق⁽³⁾ (تأثير المضاعف) ، ودعا الكيتريون إلى وجوب استخدام عجز الموازنة ، كأداة لتعويض النقص في الطلب الكلي لتحقيق

وخلافاً لنماذج النمو النيوكلاسيكية، تشير نماذج النمو الجديدة بأن السياسة الاقتصادية، ومن بينها السياسة المالية، يمكنها زيادة معدل النمو الاقتصادي، إذا استهدفت التأثير على كمية رصيد رأس المال ونوعيته⁽⁴⁾ فوفقاً لهذه النماذج، فإن أثر السياسة المالية، يعتمد على نوع أدوات السياسة المالية المستخدمة، وبشكل خاص فإن تأثير السياسة المالية في النمو وصورة الإنفاق الحكومي المنتج وغير المنتج، والضرائب المشوهة والضرائب غير المشوهة للاقتصاد، إذ إن الإنفاق الحكومي المنتج والضرائب غير المشوهة تحفز النمو، بينما الإنفاق غير المنتج والضرائب المشوهة تقلص النمو.

ويتمثل الإنفاق الحكومي المنتج في الإنفاق على البنى الأساسية والتعليم والصحة ونشاطات البحث والتطوير⁽⁵⁾. وهذا الاستثمار يركز على تعزيز الاختراعات والبحث والتطوير وتحفيز تراكم رأس المال الخاص، ويُقال في هذه الحالة، أن الاستثمار العام محفز للاستثمار الخاص (Crowding in). أما إذا كان الاستثمار العام يقلص إمكانيات الاستثمار الخاص في الحصول على الاقتراض (تمويل الاستثمار)، فإن ذلك يثبط الاستثمار الخاص، وفي هذه الحالة يقال أن الاستثمار العام مزاحم لفرص الاستثمار الخاص (Crowding out). وتشير بعض الدراسات⁽⁶⁾ إلى أن السياسة المالية تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في تعبئة الموارد، من خلال رفع الإيرادات وتقليص الإنفاق غير المنتج وبالفعل فإن الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تفعيل الإنفاق العام لكي يدعم النمو الاقتصادي يتم من خلال رفع إنتاجية الموارد، كما وجدت دراسات أخرى⁽⁷⁾ أن السياسة المالية يمكنها التأثير في الاستثمار الخاص بشكل غير مباشر عبر التأثير في مستوى الطلب الكلي، وأشارت أن العلاقة بين السياسة المالية والنمو، تختلف عبر الدول إذ تعتمد على الشروط والأولية للسياسة المالية التي تعمل فيها السياسة المالية.

وهو ما يشير إلى أن برامج الصندوق ارتكزت في معالجتها للأزمات الاقتصادية في البلدان النامية من يتابع السياستين المالية والنقدية الانكماشيتين اللتان تفضيان إلى

تحقيق التوازنات الاقتصادية، وبدون البحث عن الأسباب الحقيقية الكامنة خلف اختلافاتها الاقتصادية النابعة من خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يتطلب أن تنطلق تلك السياستين من تشخيص أسباب أزماها الاقتصادية لتعالجها ، كنقطة ارتكاز في عملية التصحيح وإعادة الهيكلة، وبالشكل الذي يسمح لمواصلة النمو والتنمية، استناداً إلى الوقائع الفعلية التي تحكم مسار علاقتهما الاقتصادية ، وأخذ بنظر الاعتبار الشروط الأولية الناظمة لعمل السياسة المالية بغية تحقيق النمو المرغوب. والحقيقة أنه يتطلب إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الإنفاق المنتج واخفز للاستثمار الخاص وبشكل أساسي التغلب على ضعف مرونة هيكلها الإنتاجية ، لزيادة الإنتاج مع المحافظة على مستوى الطلب الكافي الذي يحفز لذلك الإنتاج.

ثانياً : اتجاهات سياسة الإنفاق العام:

تتمثل أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي في تخفيض معدل التضخم ، وتحقيق معدل نمو يتجاوز نحو 5% سنويا ، ويتطلب تحقيق معدل للنمو المستهدف ، زيادة الاستثمار الكلي من نحو 14% عام 96 إلى 20% عام 2000 ويتعين تخفيض العجز في الموازنة من 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 96 إلى 2.4% بحلول عام 2000 . ونظراً لأن احتمال تحقيق تخفيض في ذلك العجز عن طريق زيادة الإيرادات ، احتمالاً ضعيفاً في المنظور القريب ، لذا انصب معالجة العجز من خلال تخفيض الإنفاق العام ، واتخذت الحكومة جملة من الإجراءات في سبيل إعادة هيكلة الإنفاق لعام لتحقيق أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي وتتمثل أهمها في⁽⁸⁾:

- 1- إلغاء دعم أسعار السلع الأساسية والخدمات.
- 2- تخفيض التحويلات الرأسمالية للمؤسسات العامة.
- 3- تنفيذ بعض سياسات إصلاح الخدمة المدنية من خلال تجميد التوظيف وإزالة العاملين الوهميين والمتقاعدين.
- 4- تخفيض النفقات الجارية غير الضرورية.

5- إعادة توجيه الإنفاق نحو: أ- الإنفاق الرأسمالي لتنمية البنية الأساسية وتدعيم الأساس اللازم لتحقيق النمو على المدى الطويل ب- زيادة الإنفاق على عمليات التشغيل والصيانة لتحسين استخدام المرافق القائمة ج- زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي لحمايتهم من نتائج برامج الإصلاح، د- تحسين كفاءة الخدمة المدنية . وفي إطار استهداف البرنامج توجيه الاستثمار نحو مجالات البنية الأساسية، فقد تركز ذلك بصورة رئيسية في التوسع في الطرق والكهرباء وتنمية الموارد البشرية، وفي قطاع الزراعة يخصص في بناء قدرات البحث والإرشاد وتنفيذ مشروعات للري وصون الموارد المائية⁽⁹⁾.

إن إعادة الهيكلة المالية استهدفت أيضاً تحرير الأسعار والبدء في إعادة النظر للدور الاقتصادي للدولة (الحكومة تحديداً) وتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تخفيض العجز في الموازنة وتحقيق التوازنات الاقتصادية وهيئة البيئة الملائمة للاستثمار الخاص.

ثالثاً : تحليل بنية النفقات العامة قبل برامج الإصلاح الاقتصادي:

إن تزايد العجز في الموازنة العامة لم يقتصر على زيادة النفقات العامة والتي مثلت 28.94% كمتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-1994) وإنما اشتملت تلك النفقات على جملة من الاختلالات تتمثل في (جدول 1) :

1- هيمنة النفقات الجارية، إذ شكلت 87.2% كمتوسط للمدة المذكورة مما يعكس تخصيص نفقات الموازنة لأغراض الاستهلاك ، بينما أن متوسط النفقات الرأسمالية الاستثمارية للمدة نفسها شكلت 12.8% من النفقات العامة وهو ما يشير إلى تدني تخصيص الإنفاق الرأسمالي والاستثماري في الموازنة العامة واللازم للنهوض بعملية التنمية لاسيما في ظل تخلف البنى التحتية في اليمن.

2- استحواذ بند المرتبات والأجور على اغلب النفقات الجارية، إذ بلغت كمتوسط

خلال الفترة المذكورة 65.8% من النفقات الجارية مقابل 13.8% ما خصص للإنفاق على السلع والخدمات والصيانة، مما يظهر تدني المخصصات اللازمة لعملية التشغيل وصيانة المشاريع والخدمات العامة. كما ساهمة مدفوعات الفوائد على القروض في تعميق ذلك الاختلال، إذ شكلت 12% من النفقات الجارية لنفس المدة .

3- الاختلال في جانب الإنفاق القطاعي، إذ يستحوذ قطاع الدفاع على 32.8% من النفقات الجارية كمتوسط للمدة المذكورة بينما بلغ الإنفاق على التعليم والصحة 21%، 4% على التوالي لنفس المدة، مما يعكس تدني الإنفاق على رأس المال البشري والذي يعد حجر الزاوية لعملية التنمية.

4- انخفاض الاستثمار المادي الاجتماعي، إذ يلاحظ أن حصة الإنفاق المادي على التعليم والصحة بلغ 9.3%، 2.2% على التوالي كمتوسط لنفس الفترة من الإنفاق الاستثماري مما يعكس انخفاض الإنفاق الاستثماري اللازم لبناء الإنسان خصوصاً في ظل النمو السكاني السنوي البالغ 3.7%. ونخلص إلى أن مظاهر اختلالات الموازنة عكست عدم قيام الموازنة في دورها التنموي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جانب النفقات العامة. وقد تمثل ذلك في التحيز لصالح الإنفاق الجاري، وخاصة الأجور والمرتببات، وضد الإنفاق الاستثماري، تدني الإنفاق على التنمية البشرية في جانبها المادي والاجتماعي، وبالتالي لم تكن السياسات المالية مشجعة وداعمة للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار.

رابعاً: النفقات العامة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي :

لقد استهدف البرنامج تخفيض الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمعالجة العجز في الموازنة العامة من جهة، والقضاء على مظاهر الاختلال في هيكل النفقات العامة من جهة أخرى بغية تحسين أداء الاقتصاد الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي.

ولتقييم سياسة النفقات العامة في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي يتحتم علينا تحليل تطور بنية النفقات العامة بعد مرحلة الإصلاحات (1995-2006) ومقارنتها بمرحلة قبل الإصلاحات للتعرف عن مدى تحقيق البرنامج لأهدافه. يلاحظ من خلال الجدول (2) أن النفقات العامة قد ارتفعت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بعد مرحلة الإصلاحات حيث بلغت 33.41% كمتوسط خلال الفترة (1995-2006) بينما كانت قبل الإصلاحات 28.94% مما يعكس تزايد النفقات العامة والتي بدون شك ارتفعت وفقا لتزايد الإيرادات غير المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط، وعن مدى القضاء على مظاهر الاختلال التي اتسمت فيها، يلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

1- أن النفقات الجارية مازالت تهيمن على النفقات العامة، إذ شكلت 75.33% كمتوسط من النفقات العامة للفترة (1995-2006) بينما كانت مساهمة النفقات الرأسمالية والاستثمارية 18.03% للمدة نفسها وهو ما يشير إلى تدني تخصيص النفقات اللازمة لعملية التنمية على الرغم من التحسن الذي طرأ فيها بعد مرحلة الإصلاحات حيث كانت تشكل قبل 12.85 من النفقات العامة.

2- إن ارتفاع فاتورة الأجور ناجمة عن تضاعف التوظيف خلال الفترة (90-94) من (170000) موظف في سنة 90 إلى (320000) عام 95 وشكلت على الأغلب 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 95 مقارنة مع الأردن حوالي 6% ولبنان 8% ومع ذلك خلال هذه الفترة هبطت الأجور الحقيقية لموظفي الخدمة المدنية بحوالي 80%⁽¹⁰⁾ مما تشكل تحدياً أمام إصلاح جهاز الخدمة المدنية، يلاحظ أنها انخفضت بوتائر متناقصة حيث شكلت 64% من النفقات العامة عام 1995 وانحدر مساهمتها إلى أن وصلت ادني مستوى لها عام 2005 إذ بلغت 33% وشكلت كمتوسط خلال فترة الإصلاحات 40.89% من النفقات الجارية وهو ما يشير إلى أهمية معالجة احد مظاهر الاختلال التي كانت تعاني منها الموازنة العامة حيث كان بند الراتب والأجور يشكل 65.6% من النفقات الجارية قبل الإصلاحات إلا أن ذلك الانخفاض يعود إلى حد كبير إلى ارتفاع

نفقات الدعم والتحويلات والتي شكلت 31.85% كمتوسط من النفقات الجارية خلال فترة الإصلاحات ويعود ارتفاع مساهمتها بشكل أساسي إلى ارتفاع دعم المشتقات النفطية، فعلى سبيل المثال بلغ دعم المشتقات النفطية لعام 2005 (280250) مليون ريال والتي شكلت 73% من بند نفقات الدعم والتحويلات و32.44% من النفقات الجارية لذلك العام، وإذا تم استبعاد ذلك المبلغ من النفقات الجارية. نجد أن بند الرواتب والأجور يرتفع إلى 48.13% من النفقات الجارية لعام 2005 بدلا من 33%، علما أن دعم المشتقات النفطية ترتفع وفقا لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، إذ يتم رصد الفارق بين السعر المحلي والسعر العالمي واعتبار ذلك الفارق دعم للمشتقات النفطية يدرج في بند نفقات الدعم والتحويلات، مع أن نفقات دعم السلع الأساسية التي كانت الدولة تدفعها للسلع المستوردة والكهرباء والمشتقات النفطية لا تدرج ضمن النفقات، ويظهر ذلك من خلال تدني نفقات الدعم والتحويلات قبل الإصلاحات، حيث شكلت 10.06% كمتوسط من النفقات الجارية، ومع ذلك نجد أن بند الرواتب والأجور قد انخفض بشكل محسوس في ظل برامج الإصلاح.

إن ذلك التخفيض مع رفع الدعم للسلع الأساسية والخدمات وانخفاض القيمة الحقيقية للأجور ينطوي عليه مخاطر جسيمة تتمثل في تفشي الرشوة وتدني انجاز الخدمات العامة فضلا عن آثارها في هدم النسق الاجتماعي، وهو ما يتطلب توجيه الإصلاح إلى إلغاء الازدواجية في التوظيف، والموظفين الوهميين، وإعادة هيكلة الجهاز الإداري بإلغاء الهياكل الزائدة⁽¹¹⁾ وتخفيض فروق الأجور بين مؤسسات الدولة وذلك وفق إستراتيجية الأجور.

3- في جانب الإنفاق القطاعي يلاحظ انه قد تم إعادة هيكلة الإنفاق من خلال تخفيض الإنفاق في قطاع الدفاع من 32.8% قبل الإصلاحات إلى 20.31% بعد الإصلاحات لكن لم يرافق ذلك تزايد الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة، إذ شكل 20.59%، 3.8% على التوالي بعد مرحلة الإصلاحات بينما كانت

21.1%، 4% قبل الإصلاحات، مما يعكس تدني الإنفاق العام على التنمية البشرية خصوصاً في جانب الصحة وعدم إعادة هيكلة الإنفاق وفقاً لتوجهات البرنامج.

4- في جانب الإنفاق المادي الاجتماعي يلاحظ أن الإنفاق الاستثماري على التعليم والصحة بلغ 9.85%، 5.25% على التوالي كمتوسط خلال المدة (1995-2006) مما يشير إلى عدم إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح التعليم والصحة وفقاً لتوجهات البرنامج.

يلاحظ انه قد تم إعادة توجيه الإنفاق وإزالة بعض مظاهر الاختلال، تمثل ذلك في تخفيض الإنفاق على قطاع الدفاع، وبند الرواتب والأجور، مع أن هذا الإجراء رافقه رفع الدعم عن السلع والخدمات ينطوي عليه تدني المستوى المعيشي للموظفين وهذا يقود إلى تفشي الفساد الإداري وتخلف إنجاز الخدمات، كما أن النفقات الجارية لازلت تقيمن على النفقات العامة، علاوة على عدم إعادة هيكلة النفقات العامة لصالح التنمية البشرية وفقاً لتوجهات البرنامج.

خامساً: قياس اثر الإنفاق في النمو الاقتصادي:

أ- توصيف النموذج :

تشير الدراسات الاقتصادية أن النفقات العامة تختلف في تأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث أن الإنفاق الرأسمالي يترك اثر إيجابي على أداء القطاع الخاص من خلال توفير البيئة الملائمة لعملية التبادل، توفير البنى التحتية، تحسين إنتاجية القوى العاملة من خلال الإنفاق على التعليم والصحة، بينما النفقات الجارية تعد إنفاقاً غير منتجاً يترك أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي⁽¹²⁾، ويؤثر العجز في الموازنة العامة في النمو الاقتصادي إيجابياً أو سلبياً وفقاً لأسلوب تمويله وظروف الاقتصاد.

وفي ضوء ذلك تم بناء النموذج، حيث أن النفقات الرأسمالية (capEx) والنفقات الجارية (curEx) والعجز أو الفائض في الموازنة (Bud) كمتغيرات مستقلة ممثلة للسياسة المالية، والمتغير التابع النمو الاقتصادي (Gro) وتم تضمين التضخم (inf) في النموذج كمثل للسياسة النقدية، وبذلك يصبح النموذج

$$\text{Gro} = a + B_1 \text{capEx} + B_2 \text{curEx} + B_3 \text{Bud} + B_4 \text{inf} + u$$

حيث a يمثل التأثير التلقائي (المستقل) و B_1 معامل النفقات الرأسمالية والاستثمارية و B_2 معامل النفقات الجارية و B_3 معامل العجز أو الفائض في الموازنة و B_4 معامل التضخم. ومع أن المتغيرات المستقلة المذكورة لا تؤثر على النمو في السنة الحالية ولكن يظهر أثرها في السنة القادمة لذلك تم عمل فترة إبطاء للمتغير التابع⁽¹³⁾

ب- النتائج:

تم إدخال بيانات السلسلة الزمنية للفترة (1995-2006) للنموذج المذكور آنفا باستخدام برنامج Eviews وذلك بعد عمل فترة إبطاء لبيانات النمو الاقتصادي، فكانت النتائج التالية:

$$\text{Gro} = -10.24 - 0.17\text{inf} + 0.75\text{capEx} + 0.28\text{curEx} + 0.40\text{Bud}$$

$$\text{SE} \quad (4.616) \quad (0.044) \quad (0.231) \quad (0.178) \quad (0.11)$$

$$R^2 = 0.77, F = 9.5407, D.W = 2.0593$$

وتشير النتائج أن جميع معاملات المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى 5% ما عدى معلمة معدل التضخم، ويظهر ذلك من خلال قيمة t للمعاملات ومعنوياتها كما في الملحق (1)، كما أن النموذج الكلي أيضا معنوي يظهر خلال اختبار F ، فضلاً أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، يظهر ذلك من خلال قيمة $D.W = 2.0593$ مما يؤكد صحة اختبارات t, F .

تشير نتائج التقدير أن النفقات الرأسمالية والاستثمارية العامة ترتبط بعلاقة طردية مع النمو الاقتصادي، فكل زيادة في النفقات الرأسمالية والاستثمارية بمقدار

10% تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار 0.075% وتلك النتيجة تتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، وأن الإنفاق الرأسمالي والاستثماري في اليمن يتكامل مع الإنفاق في القطاع الخاص ولا يزيحه في الموارد وتلك نتيجة منطقية في بلد نامي مثل اليمن يتطلب زيادة في الإنفاق الاستثماري العام لتوفير الخدمات والسبني الأساسية للتنمية، أما النفقات الجارية فتشير إلى وجود علاقة أيضا طردية مع النمو الاقتصادي والسبب ربما يعود من خلال تأثير الطلب الكلي على إنتاج القطاع الخاص وتلك النتيجة تبدو ضعيفة فكل زيادة في النفقات الجارية بمقدار 10% تؤدي إلى زيادة في النمو بمقدار 0.028 إلا أن تلك المعلمة تبدو ضعيفة المعنوية ولم تتجاوز اختبار t وهو ما يعني أن ذلك الإنفاق لا يرتبط بعلاقة مع النمو وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية بأنه إنفاق غير منتج، وفيما يتصل بعلاقة العجز أو الفائض في الموازنة مع النمو الاقتصادي يظهر أنها طردية فكل زيادة في العجز أو الفائض بمقدار 10% تؤدي إلى زيادة في النمو بمقدار 0.04% وتلك النتيجة منطقية، ففي ظل الإصلاحات تم تمويل العجز من خلال أذون الخزنة وليس من خلال الأسلوب التضخمي الذي يضعف أداء الاقتصاد، ويؤكد ذلك ضعف الارتباط بين التضخم وعجز الموازنة حيث كان معامل ارتباط سبيرمان يساوي - 0.01 ، كما أن ذلك التمويل يتم من خلال وجود فائض في احتياطات البنوك لا يؤثر على التمويل الاستثماري، إذ انحصر الاستثمار في أذون الخزنة على⁽¹⁴⁾: 1- المصارف العامة والمختلطة 32% ، 2- صناديق التقاعد 29% ، 3- المؤسسات العامة 13% ، 4- الأفراد والقطاع الخاص والمصارف الخاصة 26% . ويعكس ذلك وجود فوائض لدى المصارف وانخفاض نسبة توظيف الودائع لديها إذ بلغت نسبة التوظيف 55.8% ، 49.7% للأعوام 2000، 2001 على التوالي⁽¹⁵⁾ من إجمالي الودائع، ويعكس التوظيف في أذون الخزنة الأمان من مخاطر الاستثمار، ووجود قيود على الاستثمار، كما ويشير انخفاض نسبة التوظيف في المصارف إلى وجود هدر في استخدام الموارد المالية من خلال اكتنازها على الرغم من الحاجة الماسة لها، وفيما يتعلق في التضخم فيرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي فكل زيادة في التضخم بمقدار 10% يؤدي إلى

انخفاض في النمو بمقدار 0.017% وهو ما يشير على الرغم من إتباع برنامج الإصلاح الاقتصادي السياسة النقدية الانكماشية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين أداء الاقتصاد الكلي إلا أن تلك السياسة لم تحقق أهدافها ولا زالت تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، هذا ويشير معامل التحديد المعدل (R^2) أن المتغيرات المستقلة في النمو تفسر 77% من التغيرات الكلية في النمو الاقتصادي والنسبة الباقي تعود لعناصر أخرى، وهو ما يشير إلى أهمية ودور متغيرات السياسة المالية في التأثير على النمو الاقتصادي.

سادساً: الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات :

يمكن الخروج من هذا البحث بالاستنتاجات المهمة الآتية :

- 1- على الرغم من التحسن في إعادة هيكلة الإنفاق نسبياً لصالح النفقات الاستثمارية، إلا أن النفقات الجارية مازالت تهيمن على النفقات العامة.
- 2- إن تخفيض بند الرواتب والأجور يعد ، أسلوباً ملائماً لازالت احد مظاهر الاختلال في النفقات العامة، لكن ذلك الأسلوب يترتب عليه تدني المستوى المعيشي للموظف، وهذا بدوره ينعكس سلباً على أداء الخدمات العامة ، وفي تباطؤ النمو الاقتصادي.
- 3- لازالت النفقات العامة تعاني من تدني في الإنفاق الاجتماعي، فضلاً عن تواضع الإنفاق على جانب التشغيل والصيانة، ومن ثم ضعف دور إعادة هيكلة النفقات العامة في التنمية البشرية وفقاً لتوجهات برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- 4- لقد تم معالجة العجز في الموازنة عن طريق ارتفاع الإيرادات النفطية غير المتوقعة وليس عن طريق تخفيض الإنفاق العام وفقاً لتوجهات برنامج الإصلاح الاقتصادي.
- 5- يؤثر الإنفاق الرأسمالي والاستثماري بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي وهو ما يشير إلى أهمية ذلك الإنفاق في تحسين الأداء الاقتصادي.

6- إن النفقات الجارية لم تؤثر في النمو الاقتصادي، ظهر ذلك من خلال ضعف العلاقة وعدم اجتيازها اختبار t عن وجود علاقة بين الإنفاق الجاري والنمو الاقتصادي.

7- يؤثر الفائض أو العجز في الموازنة بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في الاقتصاد اليميني، وذلك لأن تمويل ذلك العجز يتم من خلال إصدار أذون الخزانة وليس من خلال الأسلوب التضخمي الذي يضعف أداء الاقتصاد، كما أن ذلك التمويل قد تم من خلال الفوائض المالية لدى المؤسسات والمصارف والصناديق المالية، ومن ثم لم يقود إلى مزاحمة القطاع الخاص في الموارد وارتفاع أسعار الفائدة ومن ثم التأثير على أداء الاستثمار الخاص.

8- إن ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد اليميني تقود إلى تخفيض النمو الاقتصادي على الرغم من تبني سياسة نقدية انكماشية لمحاصرة التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي بغية توفير الشروط الملائمة للنمو الاقتصادي، إلا أن تلك السياسة لم تحقق أهدافها في تخفيض معدلات التضخم.

ب- التوصيات:

1- يتطلب تحسن إضافي في إعادة هيكلة الإنفاق العام لصالح النفقات الاستثمارية، نظراً لأهميتها في توفير البنى الأساسية ولارتباط زيادة معدلاتها مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

2- ينبغي تخفيض النفقات الجارية غير الضرورية إلى أدنى الحدود من خلال إزالة الموظفين الوهمين والمزدوجين وترشيد الهيكل الإداري للدولة بإزالة الهياكل الزائدة.

3- ضرورة إعادة توجيه الإنفاق العام لصالح التنمية البشرية من خلال زيادة الإنفاق المالي والمادي، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على التشغيل والصيانة وفقاً لتوجهات البرنامج.

4- لقد أظهرت الدراسة ضعف العلاقة بين النفقات الجارية والنمو الاقتصادي، وهو ما يتطلب تخفيض ذلك الإنفاق غير المنتج ، بينما كان معدل التضخم سلبياً في النمو الاقتصادي .

5- على الرغم من أهمية تمويل العجز بواسطة أذون الخزانة، نظراً لعلاقتها الإيجابية مع النمو الاقتصادي، إلا أن الاستمرار في إتباع ذلك الأسلوب يولد مخاطر في المستقبل ويفقد الثقة بأداء الاقتصاد، يتمثل من خلال ارتفاع مدفوعات الفوائد على أذون الخزانة ، وحجم الموارد المالية عن استثمارات القطاع الخاص .

الهوامش:

- 1- Robert L. Hetzel, the contribution of Milton Friedman to Economic, Economic Quarterly- vol.93, No. 1,2007, p.5.
- 2- John Sloman, Essentials of Economics, 2nd Ed, 2001, pearson Education, England, P.284.
- 3- Ibid, pp. 3 – 7.
- 4- Niels Hermes and Robert Lensink, Fiscal Policy and Pravate investment in less developed Countries, UNU, WIDR, Discussion paper No. 2001/32, July 2001, p.3 .
- 5- Martin Zagler and Georg Durneker, fiscal Policy and Economic growth, Journal of Economic Surveys, Black well Publishing LTD, 2003, P.368, p.4.
- 6- IMF, Fiscal Adjustment for Stability and Growth, Prepared by the Fiscal Affairs Department,2006, P.5.
- 7- Sunjeev Gupta, and others, Fiscal Policy Expenditure composition and Growth in Lew-income Contries,p.7, 2003
- 8- الجمهورية اليمنية ، البنك المركزي اليمني، المراجعة الثانية لبرنامج الاستعداد الانتماني لصندوق النقد الدولي فبراير 1997 .
- 9- المصدر السابق مباشرة، ص7.
- 8- Republic of Yemen, Public Expenditure Review , World Bank, 1996, p.13 .
- 8- على سبيل المثال تتبع وزارة النفط ثمان مؤسسات مستقلة ماليا وإداريا ولا تفتقر مهامها واختصاصاتها عن مهام الوزارة، وهي الهيئة العامة للاستكشافات النفطية، الهيئة العامة للشروات المعدنية، المؤسسة العامة للنفط والغاز، شركة النفط اليمنية وتضم فروع في جميع المحافظات، الشركة العامة للغاز، الشركة اليمنية لتكرير النفط، الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية والمعدنية، شركة

- مصافي عدن، انظر في ذلك د طاهر مجاهد الصلاحي، اليمن وظاهرة الفساد، الآثار والتداعيات السلبية على الاستثمار وحرية المنافسة، دراسات اقتصادية، العدد(18) صنعاء، 2006، ص62.
- 9- د. محمد خليل فياض و ا. فتحي عبد الحفيظ الجبري، النفقات العامة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، تقويم التجربة الليبية 1980-1999، مجلة البحوث الاقتصادية، م.14، العدد.1، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2003، ص.38.
- 10- من مسببات تباطؤ الاستجابة: أسباب فنية تعوق استجابة المتغير التابع للمتغيرات المستقلة، كما هو الحال في تباطؤ استجابة رأس المال لتغيرات الإنتاج وذلك لأسباب فنية، أسباب مؤسسية وقانونية كثيرا ما تعيق الاستجابة الآنية للمتغير التابع لقاء تغيرات المتغير المستقل، انظر في ذاك د عبدالمحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، 1996، ص253.
- 11- د حسن ثابت فرحان، أذون الخزانة البداية والنهاية-هدف الإنشاء ونهاية الاستخدام، دراسات اقتصادية، العدد العاشر، صنعاء، 2004، ص70.
- 12- احمد سعيد الدهي، اليمن إلى أين؟ معطيات اقتصادية واجتماعية، أوراق يمانية، العدد(21)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية دمشق، 2003، ص28.

المراجع:

1- باللغة العربية

- 1- احمد سعيد الدهي، اليمن إلى أين؟ معطيات اقتصادية واجتماعية، أوراق يمانية، العدد(21)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية دمشق، 2003.
- 2- د حسن ثابت فرحان، أذون الخزانة البداية والنهاية-هدف الإنشاء ونهاية الاستخدام، دراسات اقتصادية، العدد العاشر، صنعاء، 2004.
- 3- د طاهر مجاهد الصلاحي، اليمن وظاهرة الفساد، الآثار والتداعيات السلبية على الاستثمار وحرية المنافسة، دراسات اقتصادية، العدد(18) صنعاء، 2006.
- 4- د. عبدالمحمود محمد عبد الرحمن، مقدمة في الاقتصاد القياسي، جامعة الملك سعود، كلية العلوم الإدارية، 1996.
- 5- د . محمد خليل فياض و ا. فتحي عبدالحفيظ الجبري، النفقات العامة، ونمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، تقويم التجربة الليبية 1980-1999، مجلة البحوث الاقتصادية، م.14، العدد.1، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2003.

ب- باللغة الانجليزية

- 1- John Sloman, Essentials of Economic, 2nd Ed, 2001, pearson Education, England,.
- 2- Martin Zagler and Georg Durneker, fiscal Policy and Economic growth, Journal of Economic Surveys, Black well Publishing LTD 2003
- 3- Niels Hermes and Robert Lensink, Fiscal Policy and Pravate investment in less developed Countries, UNU, WIDR, Discussion paper No. 2001/32, July 2001,
- 4- Robert L. Hetzel, the contribution of Milton Friedman to Economic, Economic Quarterly- vol.93, No. 1,2007
- 5- Sunjeev Gupta, and others, Fiscal Policy Expenditure composition and Growth in Lew-income Contries,p.7, 2003,
- 6- IMF, Fiscal Adjustment for Stability and Growth, Prepared by the Fiscal Affairs Department,2006,
- 7- Republic of Yemen, Public Expenditure Review , World Bank, 1996 .

جدول رقم (1) يبين هيكل النفقات العامة للفترة (1990-1994) بملايين الريالات

المتوسطات	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
	87128	68984	57043	44070	35967	إجمالي النفقات العامة
	76316	58954	46993	36728	27877	النفقات الجارية
87.2	88	85	82	83	78	نسبة الجارية إلى العامة
	9330	6839	7808	5316	6125	النفقات الرأسمالية والاستثمارية
12.8	11	10	14	12	17	كنسبة من النفقات العامة
	46814	39290	31182	24215	18985	الأجور والرواتب
65.6	61	67	66	66	68	كنسبة من النفقات الجارية
	10502	5619	5694	4494	3623	الإنفاق على السلع والخدمات والصيانة
12.12	13.8	9.5	12.1	12.2	13	كنسبة من النفقات الجارية
	10902	7229	4983	4279	2955	فوائد القروض
12	14	12	11	12	11	كنسبة من النفقات الجارية
	7856	6674	5024	3656	2249	النفقات التحويلية والدعم
10.06	10.29	11.32	10.69	9.95	8.07	كنسبة من النفقات الجارية
32.80	33.39	31.85	33.17	32.78		الدفاع كنسبة من النفقات الجارية*
21.1	21.3	22	19.8	21.2		التعليم
4	4	5.1	5	5.4		الصحة
9.3	4.4	7.1	14.9	10.7		الاستثمار في التعليم كنسبة من الاستثمار
2.2	1	3.4	2.1	2.2		الاستثمار في الصحة
28.94	28.44	28.94	29.7	29.19	28.43	النفقات العامة كنسبة من الناتج

المصدر نشرة وزارة المالية بالجمهورية اليمنية، العدد الثاني والرابع.

* أخذت النسب من نشرة وزارة المالية ع (4) 2001

جدول رقم (2) يبين هيكل النفقات العامة للفترة (1995-2006)

بمليارات الريالات

	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
النفقات العامة	1440.2	1176.4	890	777.1	593.9	522.4	502.4	342.9	301.4	307.6	232.8	119.9	
النفقات الجارية	1073.9	863.9	624.6	526.4	441.4	391.2	381.9	266.6	231.6	244.1	177.6	99.4	
نسبة الجارية إلى العامة	75.33	74.6	73	70	68	74	75	76	77	79	76	83	
النفقات الرأسمالية	293.6	237.3	210.6	198.4	111.5	82.7	90.1	54.9	47.1	46.1	31.9	13.8	
كسبة من النفقات العامة	18.03	20.4	20	24	26	19	16	16	16	15	14	12	
الأجور والمرتببات	372.8	2890.9	227.0	201.9	188.6	161.8	141.4	119.1	93.6	82.2	74.0	63.7	
كسبة من النفقات الجارية	40.89	34.7	33	36	38	43	41	37	45	40	37	42	64
السلع والخدمات والصيانة	149.1	108.8	90.5	86.9	75.8	65.4	56.4	46.6	38.4	46.7	29.0	9.5	
كسبة من النفقات الجارية	15.56	13.88	12.59	14.49	16.51	17.17	14.77	17.46	16.5	19.13	16.33	9.59	
فوائد القروض	88.9	70.7	54.0	38.0	37.7	33.3	34.6	40.7	26.0	20.7	19.1	15.3	
كسبة من النفقات الجارية	9.78	8.28	8.18	8.65	7.22	8.54	8.51	9.06	11.23	8.48	10.75	15.39	
الدعم والتحويلات	440.6	384.9	235.9	185.9	131.0	123.9	141.6	53.9	68.8	88.6	53.5	9.0	
كسبة من النفقات الجارية	41.03	44.6	37.8	35.3	29.7	31.7	37.1	20.2	29.7	36.31	30.12	9.05	
الدفاع كسبة من الجارية	20.31		14.75	16.9	18.68	20.36	20.38	16.73	21.31	20.85	18.03	22.06	33.39
التعليم كسبة من الجارية		20.6	17.3	20.2	22.1	25.5	23.14	21.1	22.1	19.24	15.13	18.86	21.92
الصحة كسبة من الجارية		3.8	3.2	3.9	4.1	4.0	4.6	3.9	4.2	3.9	3.0	2.3	1.4
الاستثمار في الاستثمار		9.9	7.1	8.6	7.2	7.6	9.3	7.4	12.6	19.4	15.7	7.5	6.6
الاستثمار في الصحة كسبة من الاستثمار		5.3	3.5	8.9	8.3	4.4	5.3	4.9	8.4	7.8	4.8	7.0	6.2
النفقات العامة كسبة من الناتج	33.51	39.5	37.2	34.9	35.7	33.9	32.45	33.0	29.6	35.7	35.0	31.7	23.5

المصدر نشرة وزارة المالية بالجمهورية اليمنية قطاع التخطيط، إعداد مختلفة

* أخذت النسب من نشرة وزارة المالية أعداد مختلفة

جدول رقم (3) يبين النفقات الرأسمالية والجارية وعجز الموازنة كنسبة من الناتج

ومعدل التضخم والنمو الحقيقي

Gro	inf	Bud	curEx	capEx	السنوات
10.86	55.10	5.20-	19.45	2.70	1995
5.89	30.70	70.-	24.12	4.35	1996
8.09	2.20	88.-	27.46	5.24	1997
4.90	6.00	6.69-	27.26	5.64	1998
4.25	8.70	1.58	23.61	4.74	1999
7.10	4.60	6.08	24.47	5.96	2000
4.99	11.90	2.75	23.97	5.14	2001
3.49	12.20	48.-	23.30	6.36	2002
3.77	10.80	4.15-	24.17	9.11	2003
3.87	12.50	2.15-	24.47	8.25	2004
4.60	11.80	1.81-	28.48	7.82	2005
4.65	20.80	89.	28.60	7.77	2006

أخذت البيانات من أعداد مختلفة لنشرة وزارة المالية بالجمهورية اليمنية قطاع التخطيط

ملحق رقم (1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BUD	0.401984	0.109545	3.669592	0.0105
C	-10.24041	4.615947	-2.218485	0.0683
CAPEX	0.748784	0.231449	3.228580	0.0180
CUREX	0.280453	0.178104	1.574858	0.1684
INF	-0.189370	0.043593	-3.885272	0.0081
R-squared	0.864139	Mean dependent var	-0.584545	
Adjusted R-squared	0.773585	S.D. dependent var	2.282150	
S.E. of regression	1.085885	Akaike info criterion	3.305770	
Sum squared resid	7.075921	Schwarz criterion	3.488832	
Log likelihood	-13.18174	F-statistic	9.540899	
Durbin-Watson stat	2.059349	Prob(F-statistic)	0.009009	